تقويم فاعلية الهيكل الضريبي العراقي للمدة 1980 - 2010 *

أ. د. مايح شبيب الشمري
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الكوفة

م. باقر كرجي حبيب
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة القادسية

تاريخ استلام البحث: 2013/4/2 تاريخ قبول النشر: 2013/4/29

المقدمة :

العراق لا يختلف عن باقي الدول المنتجة والمصدرة للنفط، اذ ان الوفرة المالية قادته إلى عدم التفكير بالمستقبل الاقتصادي، وإلغاء مبدأ العقلانية في الإنفاق العام وتخصيص الموارد الاقتصادية حيث اسقط من حساباته معيار الكفاءة الاقتصادية عند تخصيص النفقات العامة واتجاهاتها في الموازنة العامة أو عند التقويم في ظل سلم الأولويات الأهداف، التي اتسمت بالتركيز على الجانب المظهري مع إهمال مقصود للجانب الإنتاجي ، لذلك مالت كفة ميزان الإنفاق العام لصالح الإنفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري وتبددت الموارد المالية وتضخمت الأجهزة الإدارية الحكومية وتوسعت توسعاً عشوائياً قبل عام 2003، فتعمقت الاختلالات البنيوية وازدادت التشوهات في ظل التخصيص غير الأمثل للموارد المالية وفشل انتقاء أولويات الأهداف التنموية وعدم الاعتماد على المعايير العلمية، وخاصة معيار إنتاجية النفقة العامة عند اختيار الأهداف، ناهيك عن غياب المعلومات الإحصائية والبيانات الدقيقة، هذا الواقع الإنفاقي امتد ليلقي بضلاله على الإيرادات العامة غير النفطية وتحديدا الضرائب، حيث الغي دورها كمصدر من مصادر التمويل فقل بذلك روح المواطنة واسقط مبدأ التمكين وغاب الشعور بالانتماء، ويرمي هذا البحث إلى تقويم الهيكل الضريبي في العراق للمدة 1980 - 2010. وقد اختيرت هذه المدة لأنها تمثل ثلاث مراحل من الإصلاحات الضريبية الأولى 1982- 1994 والثانية 1995- 2002 والثالثة 2003 - 2010 .

* - بحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة (تحليل الهيكل الضريبي ومقومات إصلاحه في العراق مع إشارة خاصة لتجربة الإصلاح الضريبي في الجزائر) للباحث الثاني